

لجميع المدارس الحكومية والخاصة بالدولة

# دوام المعلمين «100 %»



التزام بالإجراءات الاحترازية



تباعداً داخل الصف

**الهيئة الإدارية  
تعمل بنسبة  
«50 %» طبقاً  
لجدول التناوب**

**القيادات المدرسية  
تباشر مهام عملها  
من المدرسة يوميا**

**دوام عمال  
الخدمات  
وملاحظي الطلاب  
«50 %» بالتناوب**

أن نظام التعليم عن بعد جزء لا يتجزأ من العملية التعليمية والتحصيّل الأكاديمي وسيتم اعتماد نظام الحضور والغياب للطلبة في هذا النظام، وتدعو الطلبة إلى الالتزام التام بمتابعة الدروس عن بعد وعدم التهاون حرصاً على مصالحهم، كما تدعو أولياء الأمور إلى متابعة حضور أبنائهم الدروس التي ستجرى عن بعد، وكذلك متابعتهم بشكل وثيق، والتعاون مع الكوادر التعليمية، بالإضافة إلى توفير بيئة تعليمية مناسبة في المنزل. وتجدد وزارة التعليم والتعليم العالي التذكير، أن نظام التعلم عن بعد والذي تمت تجربته خلال العام الأكاديمي الماضي بسبب جائحة كورونا، يعد خياراً مالياً لمواصلة الطلبة تحصيلهم الدراسي في ظل هذه الظروف الصحية، وقد تم الاستفادة من التجارب السابقة لهذا النظام وتطويره بما يتماشى مع متطلبات واحتياجات العملية التعليمية وبما يحقق المصلحة العليا للطلبة التي تصبو إليها الوزارة، والتي تحرص كل الحرص على أن يواصل أبنائها الطلبة تعليمهم مهما كانت الظروف. كما جدر الإشارة إلى أن كافة الإجراءات الصحية الاحترازية التي تم اتخاذها في المدارس للوقاية من فيروس كورونا تتميز بالكفاءة والفاعلية وأن البيئة المدرسية تعتبر آمنة، ولكن جاء قرار العودة لنظام التعلم عن بعد؛ لتوفير المزيد من الحماية لأبنائنا الطلبة، وكذلك نظراً لارتفاع عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا في المجتمع الأمر الذي ربما يشكل خطراً في نقل العدوى للمنشآت التعليمية.

يومي ويبدأ دوامهم مع بدء دوام الطلبة بالبيت المباشر وينتهي مع انتهاء دوام الطلبة الاعتيادي. وأكدت على أهمية استمرار العمل بجميع الإجراءات والتدابير الاحترازية المعلنة في التعاميم السابقة، على أهمية إرسال رسائل نصية لإبلاغ جميع الموظفين في المدرسة بمواعيد حضورهم أو عملهم عن بعد، مع أهمية تقديم الدعم الأكاديمي لجميع المستويات في المراحل التعليمية. ونظراً للظروف الصحية المتعلقة بجائحة فيروس كورونا كوفيد 19، وما تشهده الفترة الحالية من تزايد في عدد حالات الإصابة بكوفيد 19 في المجتمع، فقد قررت وزارة التعليم والتعليم العالي خلال الفترة الماضية، اعتماد نظام التعلم عن بعد، وتعليق حضور جميع الطلبة في جميع الجامعات والمدارس ورياض الأطفال الحكومية منها والخاصة في دولة قطر، وذلك اعتباراً من يوم الأحد 4 أبريل 2021. وباتى هذا القرار بعد التنسيق مع وزارة الصحة العامة وعملاً بالإجراءات الاحترازية والوقائية والتدابير التي تقتضيها المصلحة العامة، ومراعاة لصحة الطلبة والكوادر التدريسية والإدارية على حد سواء. وكانت قد قررت الوزارة في بداية القرار حضور الكادر الإداري والتعليمي للمدارس بشكل يومي، كما سيتم إجراء امتحانات الطلبة لجميع المراحل في الميادين التعليمية بحضورها، حيث سيتم في وقت لاحق الإعلان عن الإجراءات التي سيتم اتخاذها في هذا الشأن. وتشدد وزارة التعليم والتعليم العالي على

عند الطلب بحسب الأحوال. ونوه قطاع شؤون التعليم وإدارته المعنية، بأنه على أتم الاستعداد لتقديم المشورة والدعم المطلوبين لضمان سير العملية التعليمية على الوجه الأمثل، وستتولى الإدارات المعنية في قطاع شؤون التعليم متابعة المدارس، مع التشديد على ضرورة الالتزام التام بما ورد في التعميم وتقع على عاتق الإدارة المدرسية مسؤولية متابعة التنفيذ. وبالنسبة للمدارس الخاصة، فقد قررت وزارة التعليم والتعليم العالي مباشرة اليقائد المدرسية مهام عملهم من المدرسة بصفة يومية وهم: مديري المدارس والنائب الأكاديمي والنائب الإداري، ومسؤول الدعم الفني أو أي وظائف أخرى هامة للحضور اليومي، وذلك لضمان توفير الخدمات المناسبة. وقالت الوزارة إنه بالنسبة للمدارس الخاصة، فتتولى إدارة المدرسة إعداد جدول للهيئة الإدارية سواء بالحضور أو العمل عن بعد بما يتناسب والنسبة المقررة للحضور لعمر العمل (50 % بشكل تناوبي أسبوعيًا ويبدأ دوامهم مع بدء دوام الطلبة بالبيت المباشر، مع استثناء الحضور والتحول إلى العمل عن بعد للوظائف الغير الزامية لتخفيض نسبة الحضور اليومي بالمبنى المدرسي. وبالنسبة إلى الهيئة التدريسية في المدارس الخاصة، فقد أكدت وزارة التعليم على مباشرة جميع أعضاء الهيئة التدريسية مهام عملهم من المدرسة «مقر العمل» بشكل

**كتب محمد الجعبري**

قررت وزارة التعليم والتعليم العالي، مباشرة القيادة المدرسية مهام عملهم من مقر العمل يوميا للمسميات الوظيفية التالية: (مدير المدرسة - النائب الإداري - النائب الأكاديمي، نائب المدير الشؤون الروضة - منسق شؤون الطلاب، ومنسق المشاريع، ومنسقو المواد الدراسية)، فيما تتولى إدارة المدرسة إعداد جدول للهيئة الإدارية سواء بالحضور أو العمل عن بعد بما يتناسب والنسبة المقررة للحضور لمقر العمل (50 % بشكل تناوبي أسبوعيًا ويبدأ دوامهم مع بدء دوام الطلبة بالبيت المباشر وينتهي مع انتهاء دوام الطلبة).

لإبلاغ جميع الموظفين في المدرسة بمواعيد حضورهم أو عملهم عن بعد، مع تقديم الدعم الأكاديمي لجميع المستويات في المراحل التعليمية. جاء ذلك خلال تعميم أصدره قطاع الشؤون التعليمية بوزارة التعليم والتعليم العالي، أسس، إلى مديري ومديرات المدارس الحكومية، بشأن دوام الهيئة الإدارية والأكاديمية في المدارس الحكومية، وذلك ابتداء من يوم الأحد الموافق 11 أبريل الجاري، بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 7 أبريل 2021 بتقليص عدد الموظفين المتواجدين بمقر العمل بالجهات الحكومية إلى 50% من إجمالي عدد الموظفين في كل جهة ومباشرة بيقية الموظفين أعمالهم عن بعد من منازلهم أو

وبالنسبة إلى الهيئة التدريسية، فقد أكدت وزارة التعليم على مباشرة جميع أعضاء الهيئة التدريسية مهام عملهم من المدرسة (مقر العمل) بشكل يومي ويبدأ دوامهم مع بدء دوام الطلبة بالبيت المباشر وينتهي مع انتهاء دوام الطلبة الاعتيادي، كما تم استثناء ملاحظي الطلاب من الدوام بنسبة 100 %، مع دوام عمال الخدمات بنسبة 50 % بالتناوب، على أن يتحدد لاحقاً دوام الهيئة الإدارية والأكاديمية وكافة العاملين في المدرسة خلال فترة اختبارات نهاية الفصل الدراسي الثاني. وأكد التعميم الذي تم إرساله للمدارس من قبل الوزارة على استمرار العمل بجميع الإجراءات والتدابير الاحترازية المعلنة في التعاميم السابقة، وإرسال رسائل نصية

بمعهد البحوث الاجتماعية.. د. كلثم الغانم:

## إنجاز أكثر من «100» مشروع بحثي

الدوحة - قنا- أنجز معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسماة بجامعة قطر منذ تأسيسه في العام 2008 أكثر من 100 مشروع بحثي عالي الجودة في مختلف القضايا التي تدخل في إطار اختصاص المعهد، وتندرج ضمن الأولويات الوطنية للبحث العلمي، وتخدم صنم القرار وصانعي السياسات في مختلف القطاعات.

وشملت تلك المشاريع البحثية عدّة مجالات تدخل ضمن الاهتمامات البحثية للمعهد ذات الأهمية بالنسبة للمجتمع القطري، بما في ذلك قضايا العمل والعمالة، والحدائق والتغيرات في القيم الاجتماعية، وكذلك في قضايا التعليم والصحة وبنية الأسرة، وتأثير الإعلام، وغيرها. وقالت الدكتورة كلثم الغانم، مدير المعهد في حوار مع «قنا»، إن هذه المشاريع نتجت عنها بيانات واتجاهات نوعية حول المواقف والقيم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الدولة، مضيئة أن مخرجات هذه البحوث تمّ الاستفادة منها على مستوى المؤسسات في صناعة وترشيده السياسات وعلى مستوى الباحثين، حيث تمكنهم من توظيفها في بحوثهم وفي استقصاء قضايا بحثية جديدة. وأشارت إلى أنه منذ تأسيس معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسماة بجامعة قطر في أكتوبر عام 2008، كان أحد أكبر إنجازاته وضع معايير عالية الجودة للبحوث المسماة في دولة قطر، وقالت: «أصبح المعهد حالياً من المؤسسات الرائدة للبحوث

الإعلام الاجتماعية والتقليدية، كما يشارك المعهد في العديد من المشاريع المسماة الدولية والإقليمية. وعن استراتيجيات معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسماة بجامعة قطر، أكدت الدكتورة كلثم الغانم أن أهم استراتيجياته هي الارتقاء بالعلوم الاجتماعية التطبيقية، ودعم عملية صناعة السياسات المبنية على الحقائق، وتعزيز وعي المجتمع بشأن القضايا والتحديات التي تواجهها دولة قطر، كما تسعى إلى تعزيز الفاعلية المؤسسية في المعهد. وقالت «إن هذه الاستراتيجية تركزت على أهداف رئيسية وهي إنتاج أبحاث ذات جودة عالية في مجال الدراسات الاجتماعية والاقتصادية المسماة والتطبيقية، وتعزيز حضور دولة قطر إقليمياً وعالمياً في هذا المجال، ونشر بيانات ذات جودة عالية عن المجتمع القطري، ودعم الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في جامعة قطر في هذه المجالات البحثية، وتعزيز الوعي العام بقيمة وأهمية المشاركة فيها». وحول أبرز الأولويات البحثية الحالية لمعهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسماة بجامعة قطر والمشاريع المستقبلية للعامين 2021-2022، بينت الدكتورة كلثم الغانم أن الأولويات البحثية تتوافق مع مجموعة من الموضوعات ذات العلاقة بأولويات جامعة قطر البحثية في مجال العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية كالتغير الاجتماعي والهوية وقضايا التطرف، والتنوع الاقتصادي، والسكان والهجرة وقوى العمل، والتحضّر والنمو الحضري والإسكان، والتنمية

تتقدم

وزارة الداخلية

بخالص العزاء وعظيم المواساة إلى

الوكيل ضابط أول

مصطفى عبدالواحد الحداد

بوقاة المغفور له ان شاء الله

والده

تعهد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

وأثم أهل وذويه الصبر والسوان

إنالله وإنالله راجعون